

31 January 2012

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٤٤

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد لويس غالغوس شيريوغا (إكوادور)

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

(A) GE.14-60600 080414 090414



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 4 6 0 6 0 0 *

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٤٤ لمؤتمر نزع السلاح. وأدعو المؤتمر إلى اعتماد مقرّر بشأن ثلاثة طلبات إضافية مقدّمة من دول غير أعضاء تطلب السماح لها بالمشاركة في أعمال المؤتمر. وهذه الطلبات المدرجة في الوثيقة CD/WP.570/Add.1 وردت من الدول التالية: الجبل الأسود والسودان والكويت. فهل يمكنني أن أعتبر أن المؤتمر يقرّر دعوة الجبل الأسود والسودان والكويت إلى المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرّر ذلك.

لقد تشرّفت، أثناء الجلسة العامة التي عقدناها في الأسبوع الأخير، بأن أعرض عليكم ورقة مفاهيمية ورّعت عليكم بوصفها الوثيقة CD/1929. وهي ورقة عمل أعدتها الرئاسة بعنوان "فكرة مطروحة للنظر فيها". وفحوى هذه الوثيقة أنه ينبغي إجراء مناقشة صريحة بين الوفود حول إيجاد طريقة للمضي قدماً في عمل مؤتمر نزع السلاح وأنه ينبغي لنا أن نلتزم بالتعاون ومشاركة الجميع سعياً إلى بلوغ ما اعتقد أنه الهدف المشترك المتمثل في إحراز تقدّم بحيث يتسنى للمؤتمر أن ينجز عملاً مثمراً ويتصدّى للتحدّي الذي طرحته أمامنا الجمعية العامة في أحد قراراتها. وأودُّ أن أتوقّف هنا لأستمع إلى ردودكم.

السيد بورودافكين (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): يسرّني جداً أن أحاطب هذه الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح. إن مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الدولي الوحيد ذا الحجية في ميدان الأمن قد قدّم خدمة عظيمة للمجتمع الدولي وله تاريخ عريق ولكنه يمرّ الآن في فترة صعبة.

إن هذا هو بياني الأول الذي أدلي به كممثل دائم في المؤتمر. وإنه لشرف عظيم لي أن أنضمّ إلى صفوف دبلوماسيين خبراء ومقتردين يسعون إلى إيجاد سبل لمعالجة قضايا نزع السلاح الراهنة. وإني لأمل أن تحقّق جهودنا المتضافرة نتائج إيجابية وتفضي إلى تعزيز الأمن الدولي من خلال نزع السلاح.

إن الخروج من المأزق الذي يواجهه المؤتمر وتفعيل هيئات نزع السلاح الأخرى المتعدّدة الأطراف لا يزالان بمثابة مهمة من أشد المهام إلحاحاً. ونحن نتفق مع التقييمات التي تستند إلى أسس قوية والتي كثيراً ما أُعيد تأكيدها داخل هذه القاعة بشأن الحالة السائدة، وهي تقييمات تعزو المأزق الذي يواجهه المؤتمر إلى اعتبارات سياسية وإلى كون عمل المؤتمر يركّز على أكثر القضايا دقة وحساسية، أي أمن الدول. ونحن مقتنعون بأن ما ينبغي أن نهدف إليه ليس عملية إعادة هيكلة جذرية للمؤسسات، بل هو حشد الإرادة السياسية لتفعيل آليات تفاوضية متعدّدة الأطراف بغية التوصل إلى اتفاقات عالمية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

ومما يبعث على الارتياح أن نرى أن الدول الحاضرة هنا تتطلع جميعها إلى الحفاظ على دور المؤتمر كمحفل تفاوضي متعدّد الأطراف في ميدان نزع السلاح. كما أننا نشعر بالامتنان للأمين العام للأمم المتحدة وللأمين العام للمؤتمر، السيد توكايف، لما يبذلانه من جهود للنهوض بجدول الأعمال المتعدّد الأطراف في مجال نزع السلاح. إلا أن المناقشات التي جرت في السنة الماضية في محافل شتى حول مستقبل نظام نزع السلاح المتعدّد الأطراف تبين أنه يجب علينا الآن أن ننهض بمسؤولياتنا وأن نختار: التوصل إلى حلول وسط والشروع في نشاط عملي بشأن أشد المشاكل إلحاحاً فيما يتعلّق بترع السلاح المتعدّد الأطراف، أو مواجهة خطر شلل آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة وتفككها. ومن غير المقبول البتة الإبقاء على الوضع الراهن، حيث إن القرارات الإجرائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تقارير مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لترع السلاح إنما تبرز في الواقع فشل هذين المحفلين في إنجاز عمل فعّال.

ومن المؤسف أنه لا بدّ لنا من أن نلاحظ، في مجال نزع السلاح المتعدّد الأطراف، أنه لم يكن هناك عموماً سوى القليل جداً من حالات النجاح. ومع ذلك، فإن ثمة نجاحات قد تحقّقت وهي حديرة بالتنويه.

ومن الأحداث الأكثر أهمية والأبعد مدى التي شهدتها العام الماضي ما تمثّل في بدء نفاذ المعاهدة الروسية - الأمريكية بشأن تدابير مواصلة خفض وتحييد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. فقد شرع الطرفان بالفعل في تنفيذ التزاماتهما تنفيذاً كاملاً. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن المعاهدة تقوم على أساس مبادئ المساواة والتكافؤ وأمن الطرفين المتساوي وغير القابل للتجزئة. ونحن متأكدون من أن عمليات الحد من الأسلحة النووية حسبما تنصّ عليه المعاهدة ستساعد في تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين وستتيح تدعيم نظام عدم الانتشار النووي وتوسيع نطاق عملية نزع السلاح النووي.

إن روسيا ملتزمة التزاماً لا يتزعزع بهدف تخليص البشرية من التهديد النووي، وهي منفتحة على الحوار بشأن نزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون من الواضح تماماً أنه لا يمكن تصوّر واتخاذ المزيد من الخطوات في اتجاه نزع السلاح النووي إلا على أساس الامتثال الصارم لمبدأ أمن جميع الأطراف المتساوي وغير القابل للتجزئة.

وإن الطابع المعقّد للقضايا الأمنية في عالم اليوم وترابط مختلف العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي ينعكسان في الجدل الدائر حول القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وقد عرض الرئيس الروسي، ديميتري ميدفيديف، الأسباب الكامنة وراء الشواغل الروسية وذلك في بيان أدلى به في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن الحالة فيما يتعلّق بنظم القذائف التسيارية في بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي في أوروبا. فقيام جانب واحد أو، وهذا هو الأسوأ، تكثّل عسكري بتعزيز قدرات نظام القذائف المضادة للقذائف التسيارية على نحو متسارع وغير مقيّد يستتبع حتماً قيام الجانب الآخر بتعزيز ترسانة أسلحته الهجومية

أو اللجوء إلى ردود أفعال أخرى لا متناظرة وذلك على سبيل التعويض. كما ينبغي ملاحظة أن خطط نشر القذائف المضادة للقذائف التسيارية هي خطط ذات طابع عالمي ولا تقتصر على القارة الأوروبية. ولذلك فإن التعجيل بتنفيذ مشاريع القذائف المضادة للقذائف التسيارية دون إيلاء اعتبار لمصالح الدول الأخرى إنما يضعف إلى حد بعيد الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي. ومن شأن ذلك أيضاً، كما أكد الرئيس ميدفيديف، أن يؤثر تأثيراً سلبياً على هئية الظروف الدولية اللازمة لاتخاذ "مزيد من الخطوات في ميدان نزع السلاح ومن ثم في الحد من التسلح". وثمة عوامل أخرى لا شك في أنها مثيرة للقلق: الاختلال المتزايد باستمرار في الأسلحة التقليدية في أوروبا؛ والخطط الرامية إلى نشر الأسلحة في الفضاء؛ واستحداث أسلحة استراتيجية هجومية غير نووية؛ ومخاطر الانتشار.

لقد رأت روسيا دائماً أن التحدّيات العالمية والإقليمية المعاصرة التي تواجه نظام عدم الانتشار النووي هي تحدّيات لا يمكن التصدّي لها إلا على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، يسرنا أن نثمة تدابير عملية بدأت تتخذ لتنفيذ القرارات التي اتخذها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي عُقد في عام ٢٠١٠، وهي قرارات تشمل اتخاذ سلسلة من الخطوات لتعزيز المعاهدة على أساس إقامة توازن متحقق منه بين العناصر الثلاثة: عدم الانتشار، ونزع السلاح النووي، والاستخدام السلمي للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، يتعاون الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن تعاوناً نشطاً من أجل الوفاء بالتزاماتهم. ومن الواضح في الوقت نفسه أن قرارات المؤتمر الاستعراضي تتسم بطبيعة معقدة وتتطلب إسهام جميع المشاركين في تنفيذها. وفي إطار جهود عدم الانتشار العالمية، نلاحظ أيضاً أهمية امثال جميع البلدان امثالاً تاماً ومتسقاً لقراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩).

ونود أن نركّز الاهتمام على أهمية تنفيذ قرارات مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي عُقد في عام ٢٠١٠ فيما يتعلّق بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها. ونحن نعتبر أن عقد مؤتمر حول هذه المسألة في عام ٢٠١٢ مسألة ذات أولوية. وسيتوقف نجاح مثل هذا الحدث إلى حد كبير على مشاركة جميع دول الشرق الأوسط وعلى الرغبة في إجراء حوار بناء. ونحن نرحّب بقيام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين نائب وزير خارجية فنلندا، السيد آكو لايفافا، ميسراً للمؤتمر. وسوف تواصل روسيا، بوصفها أحد البلدان الراعية للقرار الذي أُتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وبوصفها أيضاً الوديع لمعاهدة عدم الانتشار، التعاون الكامل في الأعمال التحضيرية للمؤتمر في إطار التزاماتها ووفقاً لقرارات المؤتمر الاستعراضي.

ونحن نعتقد بأنه لا غنى عن التعجيل بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إذا ما أُريد للمعاهدة أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ولذلك فإننا نرحّب بالتصديق على تلك المعاهدة من قبل إندونيسيا، وهي دولة من الدول المدرجة في

المرفق الثاني، فضلاً عن غانا وغواتيمالا وغينيا. ونحثُّ جميع الدول، وبخاصة تلك التي يتوقف عليها بدء نفاذ المعاهدة، على التوقيع والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

إن من مصلحة روسيا أن تُستأنف الأعمال الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن. ونحن، كما تعرفون، قد عمّمنا بصورة غير رسمية اقتراحاً خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة والمشاورات التي جرت في جنيف، وهو اقتراح نرى أنه يمكن أن يشكّل الأساس للأعمال الموضوعية للمؤتمر، ففي إطار برنامج عمل متوازن، نقتراح أن نشرع في صياغة عناصر معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مع القيام في الوقت نفسه بمواصلة إجراء مناقشات معقولة حول القضايا الأساسية الثلاث الأخرى: نزع السلاح النووي، و ضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء. كما أن من شأن التوصل إلى اتفاق حول برنامج عمل المؤتمر، إضافة إلى إيجاد سبيل للخروج من المأزق الذي طال أمده، أن يقدم أيضاً بديلاً صالحاً للأفكار المتطرفة فيما يتعلق بإصلاح آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونحن نشعر بالامتنان لما حظي به هجنا من تأييد واسع. وعلى الرغم من أن فرص التوصل إلى اتفاق في سياق عمل اللجنة الأولى خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة لم تُغتَم بسبب ظروف مختلفة، فإن اقتراحنا لا يزال مطروحاً للنقاش.

ولا شك في أن أولويتنا في المؤتمر تظلُّ تتمثّل في منع نشر الأسلحة في الفضاء. ونحن نتطلّع إلى الاضطلاع بمزيد من العمل الجماعي في مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلّق بمشروع المعاهدة الروسي - الصيني بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وهو المشروع الذي قُدّم في شباط/فبراير ٢٠٠٨. ونحن نعتقد أن من شأن هذه المعاهدة، عند إبرامها، أن تساعد لا في منع نشر الأسلحة في الفضاء فحسب بل أيضاً في ضمان القدرة على التنبؤ فيما يتصل بتطوّر الأوضاع الاستراتيجية. كما أن من شأن تلك المعاهدة أن تعزّز الأمن الدولي. ونحن متأكدون من أن لجميع الدول التي تستفيد من الاستخدام السلمي للفضاء مصلحة في ذلك. وقد أظهرت المناقشات التي جرت بشأن مشروع المعاهدة في مجموعة مختلفة من المحافل، بما فيها المؤتمرات الدولية واللجنة الأولى للجمعية العامة، وجود اهتمام كبير بهذا المشروع من جانب المجتمع الدولي. ونحن ندعو جميع الدول المهتمة بالأمر إلى الانضمام إلينا على نحو أكثر فعالية فيما نبذله من جهود.

ومن العناصر الرئيسية لمثل هذه المعاهدة وضع تدابير تتصل بالشفافية وبناء الثقة فيما يتعلّق بالأنشطة المضطلع بها في الفضاء. وهناك فريق من الخبراء الحكوميين سيبدأ عمله هذه السنة، وهو مكلف بمهمة منها دراسة هذه التدابير وإمكانية تطبيقها وتطويرها بصورة عامة، وإعداد توصيات عملية في هذا الشأن. ونحن مستعدون أيضاً لمناقشة مسألة نزع السلاح النووي.

إن روسيا تؤيد الشروع في مفاوضات حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار برنامج عمل متوازن وعلى أساس "ولاية شانون". ونحن نعتبر أن إطلاق مناقشات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بموازاة عمل مؤتمر نزع السلاح هو أمرٌ يأتي بنتائج عكسية إذا لم تشارك فيه جميع الدول التي توجد لديها ترسانات نووية. ونحن نرى أن صياغة مثل هذه المعاهدة تشكّل تديراً متعدد الأطراف لتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار.

كما أننا لا نعارض إنشاء فريق عامل تُسند إليه ولاية إجراء مناقشات من أجل النظر الموضوعي في وضع ترتيبات دولية فعّالة لتأمين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. ونحن نحبذ التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن الضمانات الأمنية، آخذين في الاعتبار العقيدة العسكرية الروسية. ونعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس المبادئ التي أقرتها الجمعية العامة في عام ١٩٩٩ يمثل طريقة يمكن من خلالها للدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن تحصل على ضمانات أمنية ملزمة من الناحية القانونية. كما أننا نؤيد توسيع النطاق الجغرافي لمثل هذه المناطق ضمن السياق الأوسع لحل مسألة الضمانات هذه. ونحن نرحب بإنشاء مناطق جديدة، خصوصاً في آسيا الوسطى. ونود أن نذكر بأن روسيا قامت في آذار/مارس ٢٠١١ بالتوقيع والتصديق على بروتوكول معاهدة المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية. ونحن مرتاحون لاحتتام المفاوضات بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ورابطة دول جنوب شرق آسيا بشأن بروتوكول معاهدة جعل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وإننا مستعدون لمناقشة مسألة إعطاء منغوليا مركز البلد الخالي من الأسلحة النووية.

ونود أن نعلن تأييدنا لتوسيع عضوية المؤتمر وتعيين ميسر لمناقشة هذا الموضوع. ونعتقد أن العضوية في المؤتمر يجب أن تعكس الحقائق الجديدة وأن تشمل جميع الجهات صاحبة المصلحة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. وسنرحب بمواصلة النظر في مسألة زيادة إشراك المجتمع الدولي في أعمال مؤتمر نزع السلاح، مقتدين في ذلك بما حدث في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار واللجنة الأولى للجمعية العامة.

السيد الرئيس، لقد وقعت على كاهلكم، كأول رئيس لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٢، المهمة الصعبة والدقيقة المتمثلة في إرساء أساس مفاهيمي للدورة وتنظيم أعمالها. وتتمثل مهمتنا الرئيسية المشتركة في تحقيق توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن بشأن برنامج العمل واستئناف العمل الموضوعي. واسمحوا لي بأن أؤكد لكم وجميع الرؤساء الستة لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٢ استعداد الوفد الروسي للمساعدة في التوصل إلى حلول توفيقية. ونحن مستعدون للتعاون ومنفتحون على الحوار.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي وأود بصفة خاصة أن أرحب بكم يا سعادة السفير بورودافكين في المناقشات في هذا الحفل وأتمنى لك النجاح في المشاركة، فنجاحك سيكون نجاحنا أيضاً.

السيد بهاتاراي (نيبال) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، إن وفدي يُهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٢. ونتعهد لكم بتقديم دعمنا الكامل لقيادتكم لأعمال المؤتمر.

إن نيبال تعلق أهمية عظيمة على عمل المؤتمر. ونود أن يكون هذا الحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح فعالاً وأن يستطيع تجاوز المأزق الذي طال أمده. ونحن ندعو إلى إعادة تنشيط هذا الحفل دون إبطاء من أجل المضي قدماً في المفاوضات بشأن جدول الأعمال الملحّ.

إن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به سفير كرواتيا في الأسبوع الماضي باسم المجموعة غير الرسمية من الدول المشاركة بصفة مراقب، حيث دعا إلى إحراز تقدم بشأن مسألة توسيع عضوية المؤتمر. فبالنظر إلى الطابع المترابط الذي يتسم به الأمن العالمي، نعتقد أن من المناسب أن تكون العضوية أكثر تمثيلاً وشمولاً وذلك من أجل حشد التأييد الدولي والمضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح.

لقد أيدت نيبال على الدوام نزع السلاح العام والكامل فيما يتعلق بجميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية والإشعاعية، في إطار زمني محدد. ونحن نؤيد التخلص، مرة واحدة وإلى الأبد، التام من الأسلحة النووية تحقيقاً لهدف نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأسلحة لا تقدم حلاً لأيّة مشكلة في أي مكان. ولن يتسنى التوصل إلى حلول دائمة دون بذل جهود متضافرة في سبيل نزع السلاح. وفي وقت يواجه فيه العالم أزمات متعددة هائلة وشديدة التعقيد، نعتقد أن من الأهمية بمكان الأخذ بنهج شامل إزاء عملية عالمية لنزع السلاح على نحو يمكن التحقق منه والتنبؤ به من أجل المضي قدماً وبسرعة.

إن نزع السلاح مسألة ملحة من منظور أخلاقي وكذلك من منظور اقتصادي. ففي وقت وصل فيه الجوع والفقر العالميان، بالأرقام المطلقة، إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في التاريخ، نشهد مفارقة الارتفاع الشديد في الإنفاق العسكري العالمي إلى مستويات لا نظير لها في أي وقت مضى. فبينما نواجه خطر عدم القدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بما يزيد عن نصف البشرية لمجرد أن النقص في تعبئة الموارد قد بلغ ١٠٠ مليار دولار سنوياً، لا يعود بإمكاننا الدفاع عن مقولة عالم واحد وكوكب واحد وإنسانية واحدة ومجتمع عالمي واحد. فقبل أيام فقط، حذر تقرير صادر عن الأمم المتحدة من أنه لم يعد لدى العالم الكثير من الوقت للتأكد من وجود ما يكفي من الغذاء والمياه والطاقة لتلبية احتياجات سكان تزايد أعدادهم ولتجنب وقوع ثلاثة مليارات شخص في براثن الفقر. ومن أجل

تحسين الحالة، ينبغي تحويل اتجاه الموارد بعيداً عن بناء ترسانات الأسلحة نحو بناء السلم وتحقيق الازدهار.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء المأزق الحالي الذي وصل إليه المؤتمر فيما يتعلق بإعداد استراتيجية متماسكة تفضي إلى التخلص التام من الأسلحة النووية. فالإرادة السياسية القوية للدول الكبرى والجهود المتضافرة من أجل تحقيق نزع السلاح هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى الشروع في عملية نزع الأسلحة النووية بالكامل وتمهيد الطريق أمام تحويل مقدار هائل من الموارد المادية والتقنية نحو الاستثمار في السلم والأمن والتنمية والتعاون الدولي. كما أن المجتمع الدولي بحاجة إلى العمل المتضافر من أجل تقوية الضوابط على الأسلحة الصغيرة والخفيفة من أجل منع إساءة استخدامها من قبل جهات فاعلة غير تابعة للدول.

إن نيبال هي البلد المضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونحن ملتزمون التزاماً تاماً بتدعيم المركز بوصفه كياناً فعالاً من الكيانات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة لتحقيق التفاهم وبناء الثقة على المستوى الإقليمي من أجل السلم ونزع السلاح. ونحن نعتقد بأن الآليات الإقليمية تكمل الجهود الرامية إلى النهوض بجدول الأعمال العالمي في مجال نزع السلاح. وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة لمنطقة آسيا - المحيط الهادئ، نرى أنه ينبغي إعادة تنشيط عملية كاتامندو تيسيراً للحوار والمداورات حول العديد من التحديات المعاصرة، بما في ذلك بناء الثقة في المنطقة. ولذلك فإننا ندعو إلى تحسين مستوى دعم المركز من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بغية تعزيز عمل المركز وإدراج النهج المتعدد الأطراف في صلب عملية تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وأخيراً، أود القول إن نيبال تظل ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء لدعم قضية نزع السلاح من خلال عمليات إقليمية وكذلك متعددة الأطراف تفضي إلى نزع السلاح على نطاق عالمي والوفاء بالالتزامات الدولية المعقودة. بموجب المعاهدات والاتفاقات ذات الصلة، وهيئة بيئة مفضية إلى نزع السلاح بالكامل.

السيد شتروهمال (النمسا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أبدأ كلمتي بتهنئتك على توليكم منصبكم هذا وكذلك على الطريقة النشطة التي تحاولون بها المضي بنا قدماً. إن وفدي يُعرب عن دعمه الكامل لكم ولوفدكم وكذلك لسائر رؤساء المؤتمر في دورة هذه السنة. كما أننا نرحب بالسفراء الجدد في المؤتمر.

إننا نعتقد، كما تعتقدون يا سيادة الرئيس، بأن الوقت قد حان لإجراء مناقشة أكثر جدية حول الأسباب الجذرية للمأزق الذي وصل إليه المؤتمر، بما في ذلك النهج الابتكارية المحتملة للخروج من هذا المأزق. ولذلك فإننا نرحب بمبادرتكم إلى دعوة هذا المحفل إلى إجراء مناقشة صريحة وصادقة بشأن مستقبل المؤتمر، وسيسرنا أن نساهم في هذا النقاش.

إن النمسا تعتبر أن وجود نظم متعددة الأطراف لترع السلاح تعمل بفعالية بشكل عنصراً حيوياً من عناصر إطار سليم للأمن الدولي يقوم على أساس نهج الأمن البشري. ولقد أدى المؤتمر في الماضي دوراً هاماً في هذا الصدد. إلا أن النجاحات القليلة التي سُجّلت في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف، على مدى أكثر من عقد من الزمن، قد تحققت خارج هذا الحفل. وكلما طال أمد بقاء المؤتمر في مأزق ولم يستطع النهوض بولايته المتمثلة في التصدي للتحديات الأمنية الملحة التي نواجهها اليوم، كلما فقد المزيد من مصداقيته ومشروعيته كهيئة معنية بالمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

لقد تابعت النمسا هذه التطورات باهتمام بالغ وشاركت في عدد من المبادرات التي أُتخذت في السنوات الأخيرة. ونحن، عندما كنا من بين مجموعة الرؤساء الستة، سعينا جاهدين إلى تحقيق توازن برنامج العمل فيما يتعلق بمختلف المسائل ذات الأولوية.

وفي عام ٢٠١٠، وعلى سبيل المتابعة للاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا إلى عقده الأمين العام للأمم المتحدة، قدمنا إلى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن إعادة تنشيط المؤتمر والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

إلا أن دورة المؤتمر في السنة الماضية انعقدت وانتهت دون أن تُحرز أي تقدم في اتجاه إجراء مفاوضات موضوعية رغم ما بذله عدد من الوفود من جهود جديدة.

ولذلك فقد قدّمنا في الشتاء الماضي، بالاشتراك مع المكسيك والنرويج، قراراً آخر في الجمعية العامة للأمم المتحدة يركّز على حفز التحوّل بعيداً عن المناقشات الإجرائية في اتجاه العمل على تناول جميع العناصر الموضوعية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

وقد استند ذلك الاقتراح إلى ما استنتجناه من أن ثمة حاجة لقدرة أكبر من المرونة فيما بين الدول الأعضاء من أجل الخروج من المأزق الذي يواجه العمل الموضوعي. كما أن هذا يتطلب قيام جميع أصحاب المصلحة بالتصدي لبعض المواقف المترسّخة التي تكمن في صلب المشاكل التي نواجهها.

لقد كان اقتراحنا بسيطاً. فإذا ظل المؤتمر يُخفق في الاتفاق على برنامج عمل، فيُتترح عندها إنشاء أفرقة عاملة مفتوحة العضوية في جنيف لتتناول جميع المسائل التي تظل مناقشتها معطّلة ما دام المؤتمر عالقاً في مأزقه.

وقد عارض الاقتراح بعض المواقف المتمسّك بها بقوة فيما يتعلق بأولوية القضايا المطروحة. فعلى مدى أكثر من عشر سنوات، لم تتمكن الدول الأعضاء في المؤتمر من الاتفاق على هذه الأولويات. ووفدي مقتنع بأن الطريق الوحيد إلى الأمام يتمثل في الأخذ بنهج أوسع إزاء جميع القضايا المطروحة. وفي النهاية، ينبغي أن تكون مسألة ترتيب الأولويات موضوعاً لعملية التفاوض المتعددة الأطراف نفسها. وينبغي عدم استخدام هذه المسألة للحيلولة دون الشروع في المفاوضات.

وقد اعتبر بعض الوفود الاقتراح الذي قُدم في نيويورك اقتراحاً يمس آلية نزع السلاح لأنه يقترح معالجة قضايا نزع السلاح في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة. إلا أنه لا بد لنا من مواجهة حقيقة أن مؤتمر نزع السلاح قد أصبح محفلاً عاجزاً بعد مُضي قرابة ١٥ سنة من الفشل في النهوض بولايته. فهل لا يزال من المعقول الإصرار على اتباع نهج من الواضح أنه غير فعال، أم أن من الأفضل محاولة الأخذ بنهج مختلف؟ وفي النهاية، لا يمكن تفسير الاقتراح الداعي إلى معالجة القضايا في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتباره تحدياً لآلية الأمم المتحدة لترزع السلاح. بل إن ما قد نحتاج إليه هو نهج من قبيل نهج "متحدون من أجل نزع السلاح".

إن الدول التي تقف مواقف مختلفة إزاء القضايا المطروحة تحرص على إيجاد حجج تُبرر ضرورة استمرار الوضع الراهن باعتباره أفضل من محاولة الأخذ بنهج مختلف. وقد يكون الفشل في إحراز تقدم في المؤتمر أمراً مؤسفاً، لكن الإبقاء على الوضع الراهن يبدو أمراً مريحاً بالنسبة لعدد من الوفود. ولقد أصبح المؤتمر أداة لترسيخ هذا النهج.

إن ثمة اتفاقاً واسع النطاق حول الضرورة الملحة لترزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وهناك أغلبية كبيرة جداً من الدول التي تريد إحراز تقدم في معالجة هذه القضايا من خلال تعاون متعدد الأطراف. إلا أننا نجد أنفسنا في بداية دورة أخرى تبدو آفاقها غير مُنتجة. وما من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن التوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج عمل ذي معنى وبالتالي الاضطلاع بعمل حقيقي هو أمر يمكن أن يحدث في أي إطار زمني واقعي.

إن وفدي يرى أن الوقت قد حان إذن لكي نتناول بجدية مسألة ما إذا كان من الحكمة مواصلة اتباع النهج الذي اتبعناه على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وهو نهج يعتبر أن التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار لا يمكن أن يتحقق إلا في هذا الحفل، وأنه لن يتسنى تحقيقه إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تتفق عليها جميع الدول الأعضاء وإلا على أساس تفسير غير مرن لقاعدة توافق الآراء. ونحن بحاجة إلى تقدير عواقب الاستمرار في اتباع هذا النهج من حيث مصداقية نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وكذلك من حيث تأثير ذلك على العمل المتعدد الأطراف ككل وما إذا كان بمقدورنا فعلاً أن نفعل ذلك على ضوء التحديات الأمنية الدولية.

إننا نعتقد بأن ثمة حاجة لتجريب سبل مختلفة كما أن ثمة استعداداً متزايداً لدى الدول لفعل ذلك. وما عايشناه خلال المداولات التي جرت في الدورة الأخيرة للجمعية العامة ليس - كما كان يمكن توقعه - "كلاً" على الإطلاق. بل كان هناك تصور مشترك على نطاق واسع بأن استمرار شلل مفاوضات نزع السلاح قد أصبح أمراً لا يمكن للمجتمع الدولي تحمّله. ولذلك فإن عدد القرارات التي قُدمت في الدورة ينطوي على قوة دافعة هامة وعلى مسؤولية كبيرة. وإن النمسا ملتزمة بالعمل مع جميع الوفود المهتمة بالأمر لبلوغ هذه

الغاية ولمواصلة ما نبذله من جهود للمضي قدماً في المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

إن ولايتنا في هذه الهيئة تتمثل في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وجعل هذا العالم مكاناً أكثر أمناً وعالمًا خالياً من الأسلحة النووية. وإذا أخفق المؤتمر مرة أخرى هذه السنة في أداء ولايته في هذا الصدد، فلن يعود بإمكاننا إلا أن نخلص إلى استنتاجات جديدة.

وأخيراً، فإن مسألة توسيع عضوية المؤتمر هي مسألة تتسم بأهمية كبيرة في رأي وفدي. وكما كرر الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الماضي، فإننا نؤيد بقوة مواصلة المشاورات بشأن مسألة توسيع العضوية وندعو إلى القيام دون إبطاء بتعيين منسق خاص حول هذا الموضوع.

والنمسا مقتنعة بأن العمل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار يستفيد استفادة عظيمة من توثيق التفاعل مع الأوساط الأكاديمية وجهات المجتمع المدني العاملة في هذا الميدان. ولذلك فإننا ما زلنا نناشد المؤتمر، خصوصاً في هذه المرحلة، أن يفتح أذانه وأبوابه وأن ينخرط في مناقشات أكثر شمولاً تضم جميع أصحاب المصلحة المهتمين بالأمر.

السيد ليشنو - يار (إسرائيل) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي نتكلم فيها خلال دورة تُعقد برئاسةكم، اسمحوا لي بأن أعرب عن تمنياتنا لكم بالنجاح ونؤكد لكم تعاون وفدي ودعمه لكم في أدائكم لمهامكم. كما أننا نرحب بالسفراء الجدد في المؤتمر.

السيد الرئيس، إنكم تواجهون حقاً تحدياً هائلاً. بل إنه تحدٍ هائل يواجهنا جميعاً. وما يرح المؤتمر يواجهه مازقاً منذ مدة طويلة جداً، وقد أعرب الكثيرون عن عدم رضاهم عن الحالة الراهنة. إلا أنه بالنظر إلى ما يكابده المؤتمر من شواغل تمس وجاهته وأهميته، فإن من الأهمية بمكان أن نواصل بذل قصارى جهودنا لإيجاد الصيغة التي تمكن المؤتمر من الشروع مرة أخرى في عمل ذي معنى.

ويُشار إلى مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. وهذه المصطلحات نابعة من الفريدة التي يتميز بها المؤتمر في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف. وهي فريدة لا يمكن أن تكون موضع جدال رغم ما يصدر من دعوات ترى رأياً مخالفاً أو رغم وجود محافل أخرى تم في إطارها في الماضي التفاوض حول صكوك ذات صلة بهذا المجال. والمؤتمر فريد من حيث قواعده الإجرائية التي ترمي إلى ضمان مراعاة المصالح الأمنية الحيوية للدول، وهو فريد أيضاً لأنه لا يزال يمثل الهيئة الدائمة الوحيدة القادرة على التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن الحد من التسليح ونزع السلاح عندما تكون الظروف مواتية لإجراء مثل هذه المفاوضات على الساحة العالمية.

السيد الرئيس، لقد طرحتم في ورقتكم غير الرسمية التي وُزعت علينا قبل بدء هذه الجلسة، وكذلك في الوثيقة CD/1929 التي وُزعت أمس، تحدياً على أعضاء المؤتمر يدعوهم إلى النظر في سبل جديدة وتجريبها من أجل معرفة ما إذا كان من الممكن الاضطلاع بعمل موضوعي في المؤتمر. وعلى حد تعبيركم، فإن ثمة حاجة "لأفكار جديدة لتجاوز حالة الشلل وعدم القدرة على التحرر، ولكنه يجب علينا لتحقيق ذلك أن نبتعد قليلاً عن القضايا الأساسية للمؤتمر وأن ننظر في كل شيء من منظور جديد".

وفي هذا الخصوص، أود أن أشير إلى ورقة إسرائيلية قُدمت إلى المؤتمر في عام ٢٠٠٧، وهي الوثيقة CD/1823 التي اقترحت فيها إسرائيل أن يتناول المؤتمر مسألة التهديد الذي تشكله عمليات نقل أسلحة تقليدية إلى الإرهابيين وذلك من خلال التفاوض على فرض حظر شامل وذو معنى على عمليات النقل هذه. وقد اقترحت إسرائيل أن يجري تناول هذه المسألة في إطار البند ٧ من جدول الأعمال المتعلق بالشفافية في مسألة التسليح. وفي البيانات التي أدلينا بها في الجلسات العامة خلال تلك السنة، وكذلك في سنوات العمل التالية، أكدنا مراراً وتكراراً أنه ما دام التوصل إلى اتفاق حول المسائل الأساسية الأربع غير ممكن، فمن المستحسن تحويل الاهتمام نحو مسائل إضافية لها تأثير كبير وهام على استقرار وأمن الدول والأقاليم.

إننا، في الفكرة التي طرحناها، لم نكن نقصد استبدال أو تنحية المسائل الأساسية الأربع بل إيجاد سبيل لمعالجة مواضيع أخرى هامة في ظل استمرار المأزق. وفي حين أن هذه المسائل الأخرى ربما لا تمثل، بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، مبرر وجود المؤتمر، فإنها يمكن أن تسمح له بالانخراط في عمل حقيقي وموضوعي قد يؤثر تأثيراً بالغ الأهمية في سياق السلم والأمن.

وليس في هذا الاقتراح ما يمكن أن يحول دون قيام الدول الأعضاء بمعالجة المسائل الأساسية الأربع عندما يتم التوصل إلى صيغة تتيح الاضطلاع بعمل فيما يتعلق بهذه المسائل. وفي غضون ذلك، وفي ظل استمرار المأزق، سنكون قادرين على إنجاز عمل حقيقي بشأن المواضيع الأخرى الهامة وذات الصلة. وثمة قول ماثور مفاده أن من العار أن نرمي الرضيع مع الماء الذي حَمَمناه به. فأعمال المؤتمر والتحديات الأمنية التي تواجه العالم اليوم هي من الأهمية بحيث لا يمكننا أن نتخلى عن المؤتمر باعتباره فاقداً للوجاهة والأهمية. بل يمكن الاضطلاع بعمل كبير وفعال في هذا المؤتمر حتى وإن لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق حول المسائل الرئيسية الأربع.

السيد هيجيه (نيوزيلندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، إن وفدي يمتنى لكم التوفيق إذ تتولون هذه المهمة الهامة المتمثلة في الشروع في عمل موضوعي في إطار هذا المحفل. ونحن نرحب بالسفير الروسي وجميع الممثلين الذين وفدوا حديثاً إلى المؤتمر.

وإننا نرحب فعلاً بهذا الشعور بضرورة العمل الملحة الذي أضفتموه على واجباتكم حسبما تجلّى في وركتكم غير الرسمية التي قدمتموها مؤخراً وفي مشاوراتكم المستمرة حول برنامج عمل ممكن للمؤتمر وكذلك في ورقة العمل التي قدمتموها في الوثيقة CD/1929 والتي وُزعت علينا أمس.

السيد الرئيس، إن من الواضح جداً أنه لا حاجة لتذكيركم، أنتم ومن سيخلفكم في رئاسة المؤتمر في دورته لعام ٢٠١٢، بدرجة الانشغال الدولي. بمستقبل هذه الهيئة. وإن أحدث دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة لم تترك مجالاً للشك في مدى أهمية هذه السنة بالنسبة للمؤتمر.

وقد كان في صُلب عمل اللجنة الأولى خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي انشغال بالغ بحالة الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح - وبخاصة مؤتمر نزع السلاح. وقد كان ذلك واضحاً في عدد من مشاريع القرارات.

وإننا نثني على الأمين العام للأمم المتحدة لكل ما بذله من جهود لتوجيه الانتباه إلى هذه الحالة المُقلِّقة. فالبيان الذي أدلى به الأمين العام في الأسبوع الماضي - كما نقله إلينا السيد توكايف، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح - يعرض بوضوح شواغل الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمأزق المستمر في المؤتمر، والحاجة إلى تجاوزه دون مزيد من الإبطاء. وكما تلاحظون في ورقة العمل التي قدمتموها، فإن أسس المؤتمر "تتناكل على نحو خطير من جراء إخفاقه المستمر في تحقيق النتائج".

إن الوفود الموجودة هنا تعي تماماً أن الجمعية العامة قد اعتمدت، دون تصويت، القرار الذي تقدّمت به هولندا وجنوب أفريقيا وسويسرا خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة. ومن الطبيعي أن ذلك القرار قد حثّ المؤتمر على اعتماد وتنفيذ برنامج عمل. ولكن الجمعية العامة قررت أن تقوم، في دورتها التالية، أي في وقت لاحق من عام ٢٠١٢، "باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار والقيام، إذا كان ذلك ضرورياً، بمتابعة النظر في خيارات للمضني قُدماً في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف".

إن ما تفهمه نيوزيلندا من هذه الكلمات هو أنها توجه تنيهاً إلى المؤتمر. فقد أُعطي المؤتمر مهلة للتنفس مدتها سنة يتعين عليه خلالها الشروع في إحراز تقدم موضوعي نعي به الشروع الفعلي، أو الوشيك على الأقل، في مفاوضات من النوع الذي كلّفنا به الجمعية العامة منذ أمد بعيد.

السيد الرئيس، إنكم تتساءلون في ورقة العمل عما إذا كنا متمسكين على نحو لا داعي له بأهمية أن تضطلع هذه الهيئة بمفاوضات. ولكن ما اعتقده هو أن هذا هو بالذات مُبرر وجود المؤتمر. فهناك الكثير الكثير من منتديات الكلام، وبعضها - مثل هيئة نزع السلاح - مُكلّف بالفعل من قِبَل الأمم المتحدة. أما القيمة المُضافة لعمل المؤتمر فقد تمثّلت

دائماً في ما يوجد لديه من إمكانيات (أوفاق على أن لذلك طابعاً نظرياً) للاتفاق على أحكام صكوك مُلزمة قانوناً من أجل تعزيز الأمن الدولي.

وما برح وفدي منشغلاً منذ فترة من الوقت لا يعجز المؤتمر عن العمل بالطريقة التي انتظرتها منه الجمعية العامة فحسب، وإنما أيضاً بالطريقة التي عملنا بها على تعقيد جهودنا الرامية إلى إيجاد طريق إلى الأمام حين سمحنا بأن تكون كل مسألة رهينة لأخرى.

ونحن نحتاج إما إلى الفصل بين الولايات أو القبول بأن الوسيلة الحالية للمضي في العمل هي في دفع مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، والمسائل الأساسية الأخرى معاً نحو طريق مسدود إلى ما لا نهاية.

إن وفدي يتذكر بشيء من الحنين إلى الماضي الحالية التي كانت سائدة في عام ١٩٩٨ عندما كان نهج هذا المحفل إزاء برنامج العمل نهجاً عملياً إلى حدٍّ أبعد وكُنّا قادرين على الاتفاق حول ولايتين تفاوضيتين منفصلتين إحداهما بشأن المواد الانشطارية والأخرى بشأن ضمانات الأمن السلبية. وكانت نيوزيلندا - العضو الجديد في المؤتمر آنذاك - تُعلق آمالاً عظيمة على المشاركة في وقت قريب في مفاوضات معقولة تدفع قُدماً جدول أعمال الأمن الدولي. إلا أن من المؤسف أن تلك الآمال لم تتحقق بعد.

وقد سمعنا من يقول في هذه القاعة إن المؤتمر لا يعمل في فراغ بمنأى عن البيئة الأمنية الدولية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن من الممكن التأكيد أيضاً بأن المؤتمر لا يعمل في فراغ بمنأى عن آراء الدول الأعضاء الممثلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. فقد عبّرت الجمعية العامة عن آرائها بقدر كبير من الوضوح، وهي: إن المسائل المعروضة على المؤتمر تتسم بأقصى قدر من الأهمية بالنسبة لأمننا الجماعي. وإذا لم نستطع أن نلبي الرغبة العارمة لدى أعضاء الجمعية العامة بإحراز تقدم فيما يتعلق بالبنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، فإن الجمعية العامة ستنتظر عندئذ في خيارات أخرى للمستقبل.

وقد سمعنا من يقول إنه بالنظر إلى أن المؤتمر لم يستطع التوصل بالإجماع إلى موقف فيما يتعلق بإطلاق مفاوضات حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فينبغي له أن يتناول بدلاً من ذلك مسألة الشروع في مفاوضات بشأن مسائل أخرى مُدرجة على جدول أعماله. كما أن ورقة العمل التي قدمتها، سيدي الرئيس، في ٣٠ كانون الثاني/يناير، تتطرق إلى هذه النقطة أيضاً. وفي حين أننا نلمس في هذا الاقتراح نزعةً عمليةً، فإن نتيجته غير المقبولة هي أن الرغبات والمصالح الأمنية والأولويات المحددة من قِبَل الأغلبية العظمى من أعضاء المؤتمر سيتم تجاهلها وستحل محلها وجهات نظر عدد قليل من الأعضاء ومصالحهم الأمنية.

إن نتيجة كهذه ستكون مُحزنة هنا كما في أي سياق آخر متعدد الأطراف. فهي تُضربُ بأساس العمل المتعدد الأطراف نفسه وبالبحث عن أي نوع من الحلول العالمية.

ومن غير الواقعي حث الأغلبية الساحقة منّا على التخلي عن الأولوية التي نوليها للتفاوض على إبرام معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكنه يجب علينا بالقدر نفسه أن نسلّم بأنه قد ثبت حتى الآن أنه من غير الواقعي، بالنظر إلى متطلبات التوافق في الآراء المحدّدة في نظامنا الداخلي، الاكتفاء بتكرار الدعوة إلى بدء هذه المفاوضات.

وما برح وفدي يؤيد ولاية شانون منذ ما يزيد عن ١٥ سنة. ونحن نُقدّر ما اتسمت به تلك الولاية من حنكة وبراعة، بما في ذلك صيغتها التي تتيح لأي وفد أن يطرح على بساط البحث أية قضايا، بما في ذلك النطاق المناسب لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي يُتوصّل إلى إبرامها في النهاية. إلا أننا لم نسمع بعد أي شيء يوحي لنا بأن هذه الولاية ستوفّر الأساس للشروع في مفاوضات. ومن الواضح أن هذا هو الرأي الذي طرحتموه أيضاً، سيدي الرئيس، في ورقة العمل التي قدمتموها.

ولربما حان الوقت الآن، في هذه السنة الأخيرة من سنوات مهلة التنفس التي أُتيحت لنا لكي ننظر جميعاً مرة أخرى في الوثيقة CD/1299 ونحدّد مقدار المرونة التي قد تكون متاحة لنا للبناء على أساس اللغة المستخدمة في تلك الوثيقة بطريقة تمكننا من تضييق فجوة الخلافات والمضي قدماً للشروع في عمل موضوعي حول هذه المسألة الهامة. وإذا لم نستطع اعتماد تلك المرونة، فسيكون بمقدورنا - أو بمقدور الجمعية العامة - استخلاص الاستنتاج الحتمي فيما يتعلق بمصير هذا الحفل.

السيد الرئيس، إننا نقدرّ عزمكم على عقد سلسلة من المناقشات الصريحة والصادقة حول مستقبل هذه الهيئة. ونأمل أن يتبيّن لكم وجود المرونة اللازمة واستعداد عام من قبل جميع الوفود للتوصّل، مثلما جاء في قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٦، إلى اعتماد وتنفيذ برنامج عمل لتمكيننا من استئناف الأعمال الموضوعية المدرجة على جدول أعمالنا في وقت مبكّر من دورة عام ٢٠١٢.

وإذا تسنّى لنا أن نفعل ذلك فسيكون هناك أساسٌ للأمل بأن يعترف المؤتمر، كما فعل في الماضي، بأنه ينبغي أن يكون له دورٌ أساسي يؤدّيه في تغيير بيئة الأمن الدولي. وإذا لم يستطع أن يفعل ذلك، فسيكون من المفضّل تنحية المؤتمر جانباً إلى أن يتحقق قدرٌ أكبر من التقارب في وجهات النظر فيما يتعلق بالمفاوضات التي ستجرى في هذه الهيئة. وكبديل لذلك تقترحون، سيدي الرئيس، أن يعقد المؤتمر في كل سنة لفترة أقصر إلى أن يتسنى التوصل إلى اتفاق حول برنامج عمل.

وفي حين تظنّ لدى وفدي رغبة قوية في التفاوض ضمن هذا المؤتمر، فإن ثمة حدوداً للوقت (وحجم الموارد) الذي يمكن لوفد صغير مثل وفد نيوزيلندا أن يخصّصه عندما لا يكون المناخ السياسي مفضياً إلى إحراز تقدّم.

السيد الرئيس، إن وفدي يتطلّع إلى مواصلة هذه المناقشة الصريحة والصادقة. ونحن نرحّب بجهودكم المتواصلة - وبما أبديتموه بالفعل من قدرة إبداعية - في محاولة المضي بالمؤتمر قدماً نحو العمل الموضوعي.

ولهذه الغاية، نؤكّد لكم دعم نيوزيلندا لجهودكم، ولكننا نلاحظ أنه إذا ما أُريد للمؤتمر بالفعل أن يكون قادراً على تبرير وجوده أمام الجمعية العامة، فإن من الواضح أن الوقت المتاح لفعل ذلك بات قصيراً.

السيد الجزائري (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، أودُّ أولاً أن أهنيئكم على توليكم رئاسة المؤتمر.

إنكم تتولون هذه المسؤولية في بداية الدورة، وهو وقت صعب سيتعيّن أن تقدّموا خلاله إرشادات حول كيفية حلّ مسألة برنامج العمل عقب الإقرار السريع لجدول الأعمال. وأرجو أن تتأكّدوا من أن جهودكم ستحظى بدعمنا الكامل الذي سنقدّمه أيضاً لرؤساء الدورة الآخرين الذين خبرت أنا نفسي كفاءتهم عندما شغلت ذلك المنصب. كما أننا نرحّب بسفراء البرازيل والصين واليابان والنرويج والاتحاد الروسي في مؤتمر نزع السلاح. ولقد أصغينا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به اليوم سفير الاتحاد الروسي السيد بورودافكين.

إن ورقة العمل التي عممتموها تدفعني إلى إثارة عدّة نقاط حول الصعوبات التي يواجهها المؤتمر والتي سأناقشها أيضاً في وقت لاحق بمزيد من التفصيل في كلمتي الوداعية.

أولاً، أودُّ أن أعرب عن بالغ امتنان الوفد الجزائري لكم لما تبذلونه من جهود ولقيامكم بتقديم ورقة العمل CD/1929، وهو ما يعبر عن حسن نواياكم والتزامكم بمؤتمر نزع السلاح. فهذه الورقة المحفّزة للتفكير تأتي في وقت حرج يشهد انشغالاً شديداً إزاء مواجهة المؤتمر للطريق المسدود الذي وصل إليه. وقد سبق للزملاء من النمسا ونيوزيلندا ونيبال أن أعربوا صباح هذا اليوم عن شواغلهم تعبيراً أبلغ بكثير من الطريقة التي يمكنني أن أعبر بها.

إنكم تقترحون طريقاً إلى الأمام لحلّ مشكلة التوصل إلى برنامج عمل. وهذا اقتراح طموح فعلاً. فمن الجراة أن يُؤخذ بنهج غير نهج عقد المشاورات بشأن المواضيع التي تمّ حتى الآن التوصل إلى توافق آراء بشأنها، وذلك في إطار محاولة لمعالجة القضايا التي لم يتمّ التوصل إلى حلها بسبب وجود اختلافات في الرأي. وفي هذا الصدد، ليس من المستغرب أنني ما زلت أعتقد بأن المقرر CD/1864 الذي اعتمدت بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩، وهو بالمناسبة غير مذكور في وركتكم، يوفر أساساً سليماً للتوصل إلى حلّ توفيقي والشروع في مفاوضات ومشاورات تعالج، على مرّ الزمن الشواغل الأمنية للجميع.

وإنني أجد صعوبة في تصوّر حلول مختلفة اختلافاً جذرياً بالنظر إلى أن المقرر CD/1864 جاء نتيجة مفاوضات استمرت على مدى عقد من الزمن. فهذا القرار يمثل

إطاراً منطقياً ومعقولاً لأي برنامج عمل إذا كنا نريد حقاً أن يكون لدينا برنامج عمل. والتوصّل إلى حلول يتطلّب وجود اتفاق سياسي، حسبما أوضحه سفير شيلي، السيد أويارسي، في الجلسة العامة الافتتاحية لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٢. إلا أنه لكي يظل مثل هذا الاتفاق ثابتاً، فلا بدّ أن يكون قائماً على أساس عقلائي. وفي غياب اتفاق يقوم على هذا الأساس، فإن الجزائر شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى الأعضاء في حركة عدم الانحياز قد دعت إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. إلا أنني واقعي بما يكفي للاعتراف بأنه سيكون من المستحيل عقد دورة كهذه في عام ٢٠١٢ وذلك لأسباب سياسية واضحة.

ويبدو، كما أكّدت سيدي الرئيس، أن الظروف ليست مهيأة لاعتماد برنامج عمل. ومع ذلك، ينبغي أن نفكر في الكيفية التي يمكن لنا بها أن نواصل العمل بشأن المسائل الموضوعية في المؤتمر في انتظار التوصّل إلى اتفاق حول برنامج أو لربما التخلّي عن ذلك ببساطة. ولم لا؟ فهناك قولٌ مأثور باللغة السواحلية مفاده: "إذا لم تكن قادراً على التحكّم بالرياح، فسايرها واستفد منها".

إن الخيارات المعروضة في ورقة العمل التي قدّمتموها والتي تقترح تعليق عمل المؤتمر أو تقليص أوقات الجلسات المخصّصة له لا تحل المشكلة. وبالمناسبة فإن الطريق المسدود الذي وصل إليه المؤتمر ليس حالة معزولة. فهذا الوضع مماثل، بدرجات متفاوتة، للوضع الذي يُواجهه اليوم في أغلبية هيئات نزع السلاح المتعدّدة الأطراف. وإذا وصلنا بالفكرة إلى الاستنتاج المنطقي الذي يُستخلص منها، لكان علينا عندئذٍ أن نعلّق عمل كل آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وإنني أتبنّى الرأي الذي يعتبر أنه حتى دون وجود اتفاق حول برنامج عمل، يمكننا إجراء مناقشات موضوعية حول جميع بنود جدول الأعمال، بما في ذلك مسألة المواد الانشطارية المدرجة في إطار البند ١ من جدول الأعمال بشأن نزع السلاح النووي. كما أننا نلاحظ في الفقرة ٤ من الوثيقة CD/1929 الاقتراح الذي يعتبر أن أي اتفاق حول هذا الموضوع ينبغي أن يعالج مسألة ما إذا كان ينبغي أم لا الشروع فوراً في مفاوضات وليس مسألة مدى استصواب نظر المؤتمر في معاهدة في هذا الشأن. وينبغي التذكير بأن برنامج العمل يعادل، وفقاً للنظام الداخلي الوارد في الوثيقة CD/8/Rev.9 المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، جدولاً زمنياً للأنشطة التي يضطلع بها في دورة المؤتمر. ويمكننا العودة إلى شكل برنامج العمل المبسّط الذي استُخدم خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي والذي مكّننا من التفاوض حول التقارير المنبثقة عن مداولاتنا وإدراجها في التقرير السنوي. ولا ينبغي لهذه العملية أن تحول دون إنشاء هيئات فرعية أو دون الشروع في مفاوضات.

وقد قمنا، في كل سنة منذ عام ٢٠٠٤، بتنظيم مناقشات مواضيعية رسمية وغير رسمية أدارها منسقون. وقد أتاحت الاجتماعات للدول إعادة التعبير عن مواقفها ولكن دون

أن تنعكس تلك المواقف في التقرير السنوي. ونحن نأمل بأن يؤدي شكل برنامج العمل الذي اقترحه، وهو شكل مبسّط قدر الإمكان، إلى تمكيننا من تحقيق القفزة من الكلام إلى الصياغة، حيث يمكن التفاوض حول التقارير المتعلقة بالمناقشات واعتمادها بتوافق الآراء. وهذا يمكن أن يسمح لنا بتعزيز مناخ الثقة والعودة إلى الوظيفة الأصلية لمؤتمر نزع السلاح، وهي وظيفة تتمثل، كما قال سفير نيوزيلندا بحقّ قبل قليل، في التفاوض على المسائل الموضوعية. ولذلك فإن بإمكاننا القيام بالأعمال التحضيرية التقنية لإجراء المفاوضات المحتملة.

إن عملية التفاوض المتعدّد الأطراف بشأن نزع السلاح هي بطبيعتها عملية بالغة التعقيد وتتطلب صبراً ووقتاً. وينبغي لنا أن لا ننسى أن الصكّ الأول الذي تفاوض عليه مؤتمر نزع السلاح، أي اتفاقية الأسلحة الكيميائية، قد أُبرمَ في عام ١٩٩٣، أي بعد ١٥ سنة من إنشاء المؤتمر. ولذلك فإنني أعتقد بأنه يجب علينا أن نتحلّى بالصبر لا أن نستسلم لليأس.

السيد ليندل (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الهام كرئيس لمؤتمر نزع السلاح. وسيظل وفدي مستعداً لدعمكم وللمساهمة في جهودنا المشتركة خلال الأسابيع المقبلة. كما أننا ننضم إلى غيرنا من الزملاء الذين أعربوا عن ترحيبهم بزملائنا الجدد في المؤتمر.

إن السويد تؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في هذه القاعة في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وأود في كلمتي هذه أن أبدي بعض التعليقات والملاحظات الإضافية المُقتضبة.

لقد دأبت السويد منذ فترة طويلة على تأييد الجهود الرامية إلى منع استمرار انتشار الأسلحة النووية وإقناع الدول التي لديها حالياً أسلحة نووية بخفض ترساناتها النووية والتخلص منها في نهاية المطاف.

إن هدفنا الشامل يتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية ومن أي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل. وهذا هدف لن يتحقق على المدى القصير، ولكنه يمكن الآن - بل ينبغي - اتخاذ خطوات هامة في اتجاه نزع السلاح وعدم الانتشار. ويمكن اعتبار هذه الخطوات لبنات بناء لإرساء إطار قانوني شامل على نحو متزايد من أجل نزع السلاح النووي.

ويندرج في صلب هذه المسألة الوفاء بالالتزامات المترتبة على معاهدة عدم الانتشار وما أعقب ذلك من تعهدات. وقد باتت خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ تمثل الآن خارطة الطريق بالنسبة إلينا جميعاً، وينبغي تنفيذ ما حُدّد فيها من التزامات تنفيذاً أميناً.

وتمثّل مسألة إبرام معاهدة لحظر التجارب إحدى أقدم المسائل في ميدان الحد من الأسلحة النووية. ومع ذلك فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تُفعل من الناحية القانونية بعد رغم أن التفاوض على إبرامها جرى في عام ١٩٩٦. وهذه المعاهدة تشتمل على

نظام تحقّق قوي وموثوق به. ومن شأن بدء نفاذها أن يعود بفائدة عظيمة على الأمن الدولي والإقليمي وأن يساعد في تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح.

وباعتبار السويد واحدة من الدول المنسّقة لعملية المادة الرابعة عشرة بشأن تيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، فقد اضطلعت، بالاشتراك مع المكسيك، بدور خاص في الترويج للمعاهدة. ولذلك فإننا نغتتم هذه الفرصة لحث جميع الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على المعاهدة على أن تفعل ذلك دون إبطاء.

وفي هذا السياق، نوّد أن نهنئ بجملة بجزارة كلاً من غانا وغينيا وغواتيمالا، وأخيراً وليس آخراً إندونيسيا، التي قررت التصديق على المعاهدة.

إن هناك، كما نعلم جميعاً، شعوراً بالإحباط واسع الانتشار إزاء عدم إجراء مفاوضات موضوعية في مؤتمرنا. والسويد هي من بين تلك الدول التي تشعر بهذا الإحباط. فالمأزق الذي نواجهه ما زال مستمراً منذ أمد بعيد.

ولا تزال السويد تعتقد بأن المؤتمر ينبغي أن يكون، من حيث المبدأ، أفضل مكان تُجرى فيه المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح حتى وإن لم يكن المكان الوحيد في كل الأوقات والظروف.

ومما يبعث على خيبة الأمل أن نعلم أنه لم يتم بعد إيجاد الأرضية المشتركة اللازمة لإحراز تقدم بشأن برنامج عمل المؤتمر. ومع ذلك نوّد أن نشيد بكم، سيدي الرئيس، لما تبذلونه من جهود في هذا الصدد.

ومن بين ما يتضمنه جدول الأعمال من مسائل نريد أن تُجرى مفاوضات موضوعية بشأنها، تُعتبر مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المسألة الأهم في نظرنا. ونحن نعتقد، إذا ما عدنا ونظرنا إلى ما حدث في عام ٢٠١١، بأن الاجتماعات التي نظمتها أستراليا واليابان بشأن شتى جوانب مثل هذه المعاهدة كانت قيّمة وواعدة.

إننا بحاجة إلى تحديد سقف قانوني لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، كما نحتاج إلى التعامل بشكل مناسب مع المخزونات التي أنتجت في السابق. ويجب أن يتمثل الهدف الرئيسي في الشروع في مفاوضات موضوعية، ذلك لأن إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية يشكّل، في رأينا، نقطة انطلاق جوهرية في اتجاه تحقيق هدف "الصفير العالمي".

ولذلك فإن السويد تظل مستعدة للمضي قدماً فيما يتعلق أيضاً بالمسائل الأساسية الأخرى لمؤتمر نزع السلاح.

السيد وولكوت (أستراليا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بالنظر إلى أن هذه هي مداخلتي الأولى تحت رئاستكم للمؤتمر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنتكم وأؤكد لكم دعم أستراليا لكم وأشكركم، قبل كل شيء، على ما أضفتموه على دوركم من طاقة فكرية.

إنكم مُحقون في طرحكم أسئلة وجودية في هذا الوقت الحرج بالنسبة للمؤتمر نزع السلاح وفي تشجيعكم لإجراء مناقشة صريحة حول مستقبل هذا المؤتمر. وإنني أعتقد بأنكم قد قدمتم لنا خدمة من خلال الورقة غير الرسمية التي أعدتموها وكذلك من خلال الوثيقة CD/1929، حيث شجعتونا على البحث بنشاط عن نهج جديد إزاء عمل المؤتمر. وقد اطلعت باهتمام على الأسئلة التي أترتموها في الفقرة ٧ من الوثيقة CD/1929 وأود أن أبدي بعض الملاحظات بشأنها.

إن أستراليا توافق على أن النقص المزمّن في إنتاجية المؤتمر يُعرّض للخطر مصداقية المؤتمر ووجوده، وهذا ما قالته أستراليا ذلك منذ وقت طويل. وقد قال وزير الخارجية الأسترالي، كيفين رود، في هذه القاعة في السنة الماضية، إن المؤتمر مُعرّض لخطر الانحراف في مياه التاريخ.

إن أستراليا تنظر إلى بعض الخيارات المطروحة، مثل تنحية المؤتمر جانباً إلى حين، أو عدم انعقاده إلا لفترات قصيرة، باعتبارها خيارات يجدر النظر فيها بتمعن، خصوصاً في الأشهر الأخيرة من دورة هذه السنة. فالمؤسسات المتعددة الأطراف ينبغي أن تُدعم وتُعزز، ولكنه يجب عليها أيضاً أن تُحقق الغرض من إنشائها وتُعبّر عن نضوج أعضائها. فالاجتماع لمدة ٢٤ أسبوعاً في كل سنة دون تحقيق نتائج لا يخدم المؤسسة ولا أعضائها، ولا هو يخدم المهتمين بها على نطاق أوسع.

أما فيما يتعلق بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تُكرّس لنزع السلاح، فإن ما أفهمه هو أن الكرة موجودة بالفعل في ملعب الجمعية العامة.

السيد الرئيس، لقد اطلعت أيضاً وبتمعن شديد على الملاحظات التي أبديتموها في الفقرات ٣ إلى ٥ من الوثيقة CD/1929 فيما يتعلق بمسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. لقد أشرت إلى أن مسألة هذه المعاهدة أصبحت مقرونة بوضع المؤتمر، وأنه يلزم النظر إلى وضع المؤتمر وإلى مسألة إبرام المعاهدة ككل على حدة، وأن المؤتمر يجب أن يكون قادراً على أداء مهامه بمعزل عن مسألة معاهدة المواد الانشطارية ودون أن يكون رهينة لها. وربما أكون قد أسأت تفسير كلماتكم، ولكن أستراليا لا تعتبر أن مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تمثل مشكلة تبلغ من التعقيد حداً يستدعي تنحيها جانباً. وأستراليا تتفق مع الأطراف الـ ١٨٩ في معاهدة عدم الانتشار الذين أعادوا في أيار/مايو ٢٠١٠ تأكيد أهمية التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها "ضرورة ملحة".

ولا أود الخوض في تناول هذه النقطة باستفاضة، ولكنني أريد فعلاً أن أكون واضحاً في بيان وجهة نظر أستراليا. لماذا إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؟ لأن هذه المعاهدة تنطوي على إمكانات تحقيق فوائد أمنية كبيرة، وتعزيز الهدفين التوأمين المتمثلين في نزع السلاح وعدم الانتشار. فمن خلال تحديد سقف لمقدار المواد الانشطارية المتاحة لأغراض صنع الأسلحة، ستكون هذه المعاهدة بمثابة خطوة أساسية جداً في اتجاه نزع السلاح

النووي على نحو لا رجعة فيه. كما أن من شأنها أن تُشدّد صرامة الضوابط على إنتاج المواد الانشطارية. ومن خلال فرض حد كمي لمقدار المواد الانشطارية المتاحة لأغراض صنع الأسلحة، ستكون المعاهدة مُكمّلاً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تُعوّق تطوير الأسلحة النووية من خلال حظر التجارب.

أما لماذا ولاية شانون؟ لأنها تُحدد بعناية أطر المناقشة حول مسألة النطاق، وهي مناقشة ينبغي أن تجري في إطار المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ولأنها تسمح لأوسع طيف ممكن من الجهات الفاعلة بالحضور والجلوس إلى مائدة التفاوض والتباحث معاً. وينبغي لأولئك المهتمين حقاً بالتوصل إلى إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية، أيّاً كان نطاقها، أن يُفكروا بتمعن إن كانوا يعتقدون بأنه ينبغي تغيير أو تجاوز ولاية شانون.

ويمكننا أن نستنتج بأنه ينبغي للمؤتمر أن يُحرر نفسه من مسألة معاهدة المواد الانشطارية لكي يُنقذ نفسه. ولكن هذه الحجة نفسها ستسري بطبيعة الحال وبنفس القدر من الوجاهة، ولربما بقدر أكبر، على المسائل الأساسية الأخرى التي تبدو إمكانات التوصل بصدها إلى توافق آراء حول صك متفاوض عليه أبعد بكثير بصورة عامة مما هو عليه الحال فيما يتعلق بمعاهدة المواد الانشطارية.

كما ينبغي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار الموجودين في هذا المكان أن ينظروا أيضاً في الآثار المترتبة على تنفيذ خطة العمل المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار، وذلك بالنظر إلى أن الإجراء ١٥ من خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة المعقود في عام ٢٠١٠ يدعو إلى الشروع الفوري في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبعد ثلاثة أشهر من الدورة الأولى للجنة التحضيرية، لا تنوي أستراليا أن تتأى بنفسها عن أي عنصر من عناصر خطة العمل، بما في ذلك الإجراءان ٦ و٧ اللذان يدعوان المؤتمر، على التوالي، إلى تناول مسألة نزع السلاح النووي ومناقشة ضمانات الأمن السلبية مناقشة موضوعية ودون أي قيد.

ولذلك فإننا إذا استنتجنا (واعتقد أنه سيكون من الخطأ أن نفعل ذلك) بأن المؤتمر بحاجة إلى تحرير نفسه من مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لكي ينقذ نفسه، فسيكون من المشروع عندئذٍ أن يُسأل الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الموجودون هنا عن المكان الذي ينبغي أن تُنجز فيه هذه المعاهدة؟ وسيكون من المشروع توقع الحصول على جواب معلن.

إن فصل المقال هو أنه ما من أحد في هذا المكان ممن يتبنون الهدفين التوأمين المتمثلين في نزع السلاح وعدم الانتشار قد شكك في ضرورة الحد من إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة.

السيد الرئيس، يُسجل لكم فضل كبير لأنكم لم تركزوا إلى السكون السليبي بل افتتحتم دورة عام ٢٠١٢ بتوجيه رسائل مباشرة وجريئة وطرح أسئلة وسبر أغوارها. وفيما يتعلق بالمسائل النووية الهامة المطروحة في عام ٢٠١٢، ليس في نية أستراليا أن تركز إلى السكون هي أيضاً. بل نحن منفتحون على البحث عن حلول خلاقية ونعترم المساهمة في إيجادها.

السيد روسوتشا (سلوفاكيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة في دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٢ تحت رئاستكم، اسمحوا لي بأن أبدأ كلمتي بتهنئتك على توليكم هذا المنصب في هذه الفترة الحاسمة. كما إنني أرحب بالسفراء الجدد في المؤتمر.

إن الشعور بالإحباط وعدم الرضا إزاء الحالة الراهنة في المؤتمر هو شعور عميق جداً كما أن المأزق الذي نواجهه قد طال أمده. ولهذا تبعت خطيرة على المؤتمر من حيث مصداقيته وأهميته بالنسبة لتلبية الاحتياجات الأمنية الراهنة التي تخصنا جميعاً.

إلا أن وفدي يبدأ مشاركته في المؤتمر هذه السنة، مثلما يفعل في كل سنة، والأمل يجدوه بأن يكون بإمكاننا التوصل إلى حلول وسط تتيح لنا استئناف العمل الموضوعي. وهذا ما يجعل وفدي يحترم كل المساعي التي قد تُفضي مرة أخرى إلى فتح آفاق المؤتمر بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. ونحن، في هذا الصدد، نقدر اهتمامكم ومساعدكم الأخيرة. ونؤكد لكم أن وفدنا يدعم بالكامل ما تبذلونه من جهود لمواصلة التشاور وللعمل مع جميع الأطراف المهمة بالأمر من أجل تحديد برنامج عمل يحظى بقبول جميع الأعضاء. كما أننا نرحب في هذا الخصوص بورقة العمل التي قدمتموها (CD/1929) والتي وُزعت علينا أمس بهدف تيسير مناقشاتنا.

إن هذه السنة ستكون سنة حاسمة بالنسبة للمؤتمر. وإن التزامنا بدفع مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف قدماً هو التزام يقاس بالأفعال: فالجتمتع الدولي بأكمله ينتظرنا وسوف يفحص ويستعرض أفعالنا. ولا يمكننا أن نترك هذه الهيئة تغرق لا لسبب إلا لتقاعسنا عن العمل. ونحن نعتقد أن هذه الهيئة تشكل عنصراً أساسياً من عناصر آلية نزع السلاح كلها، وأن بإمكانها أن تُحدث تغييرات كبيرة على أرض الواقع. ولكنه لا بد لنا من ترجمة أقوالنا إلى أفعال.

إننا نفهم أن ثمة أولويات مختلفة بالنسبة للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. ومن أجل تجاوز الخلافات الحالية ينبغي لنا أن نُبدي قدرأ أكبر من المرونة ينعكس في جو من الثقة والطمأنينة ويساعدنا في التقريب بين وجهات نظرنا. ونحن نعتقد أن بإمكاننا إذا ما توفر قدر كافٍ من الإرادة السياسية أن نتوصل إلى توافق في الآراء وتحقيق نتائج تكون مقبولة للجميع. ونحن مقتنعون بأن المؤتمر هو أفضل مكان للتوصل إلى اعتماد صكوك عالمية تقوم على أسس متينة وتوفر لها مقومات البقاء والاستمرار.

إن التفاوض حول إبرام صك جديد يتطلب توفر أفكار جديدة ونهج جديدة. إلا أننا لا نعتقد بأن إضافة المزيد من المكونات والنكهات إلى وجبة طعام وتقديم وصفة لطهيها يجعلها صالحة للأكل. وإننا بالتالي لا نعتقد بأن إضافة المزيد من الشروط المسبقة إلى المفاوضات بهدف تحديد نطاقها والحكم على نتائجها مسبقاً يمكن أن يجعلها أكثر إثارة للاهتمام أو أن يقربنا أكثر من الشروع في هذه المداولات. بل على النقيض من ذلك: فالمفاوضات الحقيقية هي وحدها التي يمكن أن تبين القضايا التي يمكن معالجتها في إطار المفاوضات وطريقة هذه المعالجة، مما يؤدي إلى تحقيق نتيجة متفاوض عليها. فلنعمل على طهي الطعام بصورة صحيحة حتى لا نحرقه: فهي وجبة سيتناولها غيرنا أيضاً.

ومن الطبيعي تماماً أن تدافع الأطراف خلال المفاوضات أفضل دفاع عن مصالح أمنها القومي. وهذا مكان ملائم ووقت مناسب للسعي إلى تحقيق توافق في الآراء. ونحن لا نتفق مع أولئك الذين يريدون استخدام قاعدة توافق الآراء لإيجاد عقبات إجرائية أمام عمل هذا المؤتمر.

وينبغي أن يطرح المؤتمر منظوراً للعمل، وإلا فإن هذا المنظور قد ينشأ في مكان آخر. ولا يمكننا أن نُغفل التطلعات إلى مفاوضات مفتوحة بشأن نزع السلاح في محافل أخرى والمضي بها قدماً. وقد أظهر تاريخ المفاوضات في المؤتمر أن لهذه الهيئة قدرة كامنة على تحقيق النتائج. ويتعين علينا إعادة تنشيط هذه الهيئة وإمكاناتها.

إن جميع القضايا المدرجة على جدول أعمالنا تستحق النظر فيها بعناية وتحديد منظورات تناولها في المستقبل. وقد يُطرح سؤال حول ما إذا كانت هناك أية مسألة من المسائل المطروحة قد أصبحت ناضجة لتناولها في المفاوضات ولكننا لن نجد إجابة عن هذا السؤال إلا إذا تناولنا تلك المسألة. وما لم نبدأ في السير، فلن يكون بإمكاننا أن نعرف إلى أي مدى يمكننا أن نصل. ولذلك فإننا بحاجة إلى بدء تناول المسائل المدرجة على جدول أعمالنا وفي أقرب وقت ممكن. ونحن نرى أن الشروع في مفاوضات حول مسألة من المسائل لن يعنى إهمال المسائل الأخرى.

ولبناء بيئة أمننا العالمي في المستقبل، ولدى استعراض منظورات المستقبل، ينبغي النظر إلى ما هو أبعد من الخطوات الفردية والتركيز على الهدف النهائي. ونحن نعتقد أن بإمكاننا بلوغ هذا الهدف من خلال اعتماد إطار شامل من التدابير والأدوات المضمونة. ومن شأن الأخذ بمثل هذا النهج أن يضمن استمرار المفاوضات بما يتجاوز إنجاز خطوة من الخطوات الفردية. ونحن بحاجة إلى تقديم ضمانات وإلى بناء الثقة لأن الخطوات الفردية التي قد تُفضي إلى اختلالات مؤقتة ستليها خطوات أخرى تُفضي إلى تبديد الهواجس فيما يتعلق بانتهاج مسار منظم في اتجاه الهدف النهائي.

إن إلزام أنفسنا باتباع نهج وحيد، مهما بلغ المعيار الذي قد يوفره من غلو، قد لا يمكننا من المضي قدماً إذا لم يتح لنا أية مرونة. بل إننا بحاجة إلى عقل منفتح ونهج يؤكد

ويشدد على الهدف النهائي. كما أن من شأن هذا أن يضمن إحراز تقدم في إنشاء إطار مناسب للصكوك ذات الصلة من أجل بلوغ ذلك الهدف.

واسمحو لي بأن أُعيد، في هذا الصدد، تأكيد أن وفدي لا يزال يؤيد المشروع الفوري في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. فنحن نعتبر مثل هذه المعاهدة صكاً لا غنى عنه كما أننا نعتبر أنها تشكل الخطوة المنطقية التالية في اتجاه تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وسيظل وفدي مستعداً للعمل مع جميع الشركاء بهدف إخراج المؤتمر من الطريق المسدود الذي وصل إليه والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

السيدة كيندي (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أنضم إلى غيري من الزملاء لأعرب لكم عن تقديرنا لما بذلتموه من محاولات لحفز التفكير بشأن كيفية دفع المؤتمر قدماً في اتجاه إنجاز الغرض الذي أنشئ من أجله، أي التفاوض لإبرام معاهدات رسمية.

ولكن اسمحو لي بأن أُعلق على بعض التوكيدات الواردة في ورقة العمل التي قدمتموها (CD/1929) والتي عُمت علينا للتو. واسمحو لي مرة أخرى بأن أشير إلى الشعور بالإحباط الذي نشعر به مع غيرنا من الزملاء. وقد حضرت وزيرة خارجية بلدي إلى هذا المكان في السنة الماضية لكي تعبر عن هذا الشعور بالإحباط.

إن الورقة التي قدمتموها تؤكد أن النقاش اللامتناهي حول برنامج العمل قد حال دون قيام المؤتمر بإجراء مناقشة موضوعية للمسائل المدرجة على جدول أعماله، وهي مناقشة من شأنها أن ترسي الأساس للتفاوض. وإنني ألاحظ، على العكس من ذلك، أن مناقشات مركزة قد جرت حول جميع بنود جدول الأعمال حتى دون وجود برنامج عمل.

وقد جرت تلك المناقشات في سياقات مختلفة: في جلسات عامة رسمية وغير رسمية؛ وفي اجتماعات تنسيق؛ بل وحتى على هامش المؤتمر نفسه. وقد أحضرت الوفود معها أحياناً خبراء لتناول هذه المسائل بمزيد من العمق. ومن بين أغراض هذه المناقشات ما تمثل في تحديد تلك المسائل المدرجة على جدول الأعمال التي يمكن تناولها بمزيد من الإنتاجية للمضي قدماً نحو التفاوض حولها. وقد أثبتت المناقشات، المرة تلو المرة، أن مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي واحدة من تلك المسائل.

كما أن الورقة تشكك في ما إذا كان ينبغي إعطاء الأولوية للتفاوض في المؤتمر حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وحقيقة الأمر أن هذه الهيئة قد وُجدت للتفاوض على معاهدات تتصل بجملة أمور منها نزع السلاح النووي. وأود أن أشدد على التقدم الهائل الذي أحرز بين الولايات المتحدة وروسيا في خفض ترسانتهما من خلال عملية تدريجية وعلى أنه سيكون من الضروري عملياً اتخاذ عدة خطوات أخرى قبل أن تصبح هذه

التخفيضات المتفاوض عليها متعددة الأطراف. كما أننا نعرف أن أحد الشروط اللازمة للوصول إلى أعداد منخفضة حقاً من الأسلحة النووية إلى أن نصل في النهاية إلى الصفر يتمثل في وقف إنتاج المواد اللازمة لأغراض صنع هذه الأسلحة. ولهذا السبب تشكل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوة المنطقية التالية بالنسبة للجهود المتعددة الأطراف. وسوف يكون إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة ذات أهمية غير عادية، بل خطوة لا بد منها بالنسبة لهيئة المجتمع الدولي الوحيدة الدائمة والمتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. والواقع أن ١٨٩ دولة قد تبنت هذا الهدف في خطة العمل التي وردت في الوثيقة الختامية بشأن معاهدة عدم الانتشار. فهل سنعمد، كما لاحظ آخرون، إلى مجرد رفض ذلك الهدف وإغفال خطة العمل التي كانت موضع إشادة واسعة بوصفها خارطة طريق إلى المستقبل؟ إن جوابنا عن هذا السؤال هو "لا" مُدوية.

وتشير الورقة أيضاً إلى أن نقص الإنتاجية في عمل المؤتمر يستدعي تقصير مدة دوراته أو تعليق عمله إلى حين. وأود أن أشير ببساطة إلى أن الآثار التي تترتب على اتخاذ مثل هذه الخطوة يمكن أن تكون آثاراً يصعب تداركها عملياً. وجميعنا يعرف أنه عندما يُعاد تخصيص الموارد تصبح استعادتها مستحيلة عملياً.

ولكن هذه أسئلة حقيقية، وأود القول إن النقطة الحقيقية هي الكيفية التي يمكن بها العمل على تنفيذ الأولويات التي حددها المجتمع الدولي.

فقد سبق للمجتمع الدولي أن اتفق على أهمية إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وعلى السعي إلى تحقيق ذلك في مؤتمر نزع السلاح. وقد أُتخذ هذا القرار لغرض جدي. إذ تتوفر لدى المؤتمر الأوضاع اللازمة لمشاركة الجهات صاحبة المصلحة ولتمكين المؤتمر من إجراء مفاوضات جدية. ولذلك فإن تعليق عمل المؤتمر أو تقليص فترات اجتماعاته هو أمر من شأنه أن يؤدي إلى تنحية مكان التفاوض هذا الأكثر منطقية. ففي غياب المؤتمر، سيتعين بالتأكيد البحث عن خيارات أخرى لمتابعة معالجة هذه الأولوية، وهي خيارات ربما تشمل بعض الخيارات التي لا تفضي بالقدر نفسه إلى نتيجة يتم التوصل إليها بتوافق الآراء وإلى مراعاة المصالح الأمنية لكل منا.

إن تنحية مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إنما تعني أن هذا المؤتمر قد أعلن فشله كهيئة تفاوضية. والولايات المتحدة، من جهتها، ليست مستعدة لقبول الهزيمة. كما أننا لا نرغب في الانضمام إلى عمل يرسل إشارات إلى جمهورنا مفادها أنه ليست لدينا الطاقة ولا الاهتمام اللازمان للاضطلاع بالعمل الصعب الذي تنطوي عليه اتفاقات نزع السلاح. وإنني أشعر بالفخر والاعتزاز إذ أمثل رئيساً حشد جهود المجتمع الدولي لخدمة هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ولا يمكننا أن نتخلى عن هذا المسعى.

كما أن الورقة تشكك في ما إذا كان جدول أعمال المؤتمر هو السبب في الوصول إلى المآزق وتقترح عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح من أجل

استعراض آلية نزع السلاح عموماً. ورغم أنه قد تكون هناك بالفعل ميزة في استعراض جدول أعمالنا، وهو بصراحة مترسخ الجذور في الحرب الباردة، أي منذ وقت طويل، فإن حقيقة الأمر هي أننا، نحن الأعضاء، من يتحكم بجدول أعمالنا. وإذا كنا نعتقد أن مثل هذا الاستعراض مسوغاته، فبإمكاننا أن نناقش ذلك. إلا أنه من المؤكد أن الوقت ليس مناسباً لنا لكي نرسل إشارات تدل على أي نقص في الاهتمام أو الطاقة أو الالتزام بجدول أعمال المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح. ومرة أخرى أقول إن تناول مسألة المواد الانشطارية هو أمر محوري بالنسبة لهدف نزع السلاح النووي؛ وهو لا يشكل عنصراً غريباً استطاع أن يشق طريقه إلينا.

لقد حان الوقت لكي نجدد جهودنا من أجل إيجاد طريق لمعالجة الشواغل التي جعلت الشروع في المفاوضات أمراً مستحيلاً. ونحن نعتقد أن الضمانة الأهم تنشأ من قاعدة توافق الآراء التي يعمل بها المؤتمر والتي يمكن أن تكفل حماية مصالح الأمن القومي لجميع الدول.

وأخيراً، أود أن أرحب بزميلنا الجديد ممثل روسيا السفير بورودافكين، وأن أنوه بصفة خاصة بالإشارة التي وردت في بيانه إلى اقتراح حل توفيقى جديد ضمن الإطار المنطقي الذي أشار إليه السفير الجزائري في بيانه الممتاز، وهو اقتراح توفيقى يهدف إلى العودة بهذه الهيئة إلى عملها، كما أنه اقتراح يمكننا أن نؤيده بالتأكيد بروح من المرونة والإرادة السياسية، وهو أمر كثيراً ما يُدعى إليه في هذه الهيئة.

السيد جيتاهون (إثيوبيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم رئاسة هذه الدورة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٢. وأود أيضاً أن أشكركم على ورقة العمل المعروضة علينا (CD/1929)، وهي دليل واضح على ما تبذلونه من جهود مشجعة من أجل إعادة تركيز عمل المؤتمر على جدول أعماله الموضوعية. كما أنني أعرب عن تقديري لسلفكم سفير كوبا لما اضطلع به من عمل ممتاز في الدورة الأخيرة للمؤتمر.

إننا نجد ما يشجعنا في المشاركة المستمرة والنشطة للأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي، الأمين العام للمؤتمر، في الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط المؤتمر.

ومع بداية دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٢، تود إثيوبيا بوصفها عضواً في مجموعة الـ ٢١ أن تؤكد من جديد أن المؤتمر يظل يمثل هيئة مهمة بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. وينبغي أن يظل التفاوض حول التخلص الشامل والكامل من الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك اعتماد اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، أولوية من الأولويات في برنامج عمل المؤتمر.

وفي الجلسات العامة المقبلة نقترح أن يكون محور تركيزنا الرئيسي منصباً على إجراء مناقشات للأفكار التي يمكن أن تضيف قيمة من أجل الخروج من المأزق الذي وصلت إليه

المفاوضات في المؤتمر. ومن شأن معالجة المسائل التي طرحتموها، سيدي الرئيس، معالجة تدرجية في الجلسات العامة المقبلة وفي مشاورات الأفرقة أن تساعدنا في إجراء مناقشات أكثر صراحة وصدقاً، مثلما اقترحتم، بشأن المسائل الحقيقية التي تحول دون إحراز تقدم. ومن شأن هذا العمل الشفاف بشأن القضايا الحقيقية أن يرشدنا لتحديد الخطوة التالية الممكنة. كما أن من شأنه أن يقدم معلومات مفيدة للجمهور عموماً وللجمعية العامة بشأن الإرشادات السياسية التي يمكن تقديمها دعماً للمؤتمر.

إن إثيوبيا مستعدة للعمل عن كثب مع وفدكم وغيره من الوفود في المؤتمر من أجل التوصل إلى برنامج عمل متفق عليه بحيث يتسنى للمؤتمر أن يحافظ على أهميته وولايته. وإننا نتمنى بصدق أن تُبدى المرونة اللازمة لتمهيد الطريق نحو التوصل إلى توافق في الآراء. وأود أن أحتتم كلمتي بالانضمام إلى الوفود الأخرى لأرحب بالسفراء الجدد في المؤتمر.

السيد ميراندا دوارته (البرتغال) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم هذا المنصب الهام كما أود، بطبيعة الحال، أن أعرب لكم عن دعم وفدي لكم في اضطلاعكم بمهامكم. لقد أخذ وفدي الكلمة لكي يتوجه بالشكر إلى الوفد الموقر الذي أعرب عن تأييده لمواصلة النظر في مسألة توسيع العضوية وكذلك لتعيين المقرر الخاص حول هذا الموضوع في جلسة اليوم.

ونود، بهذه الروح نفسها، أن ننوه بما أعربت عنه البرازيل من تأييد في جلسة الأسبوع الماضي وأن نشكرها على ذلك. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب ترحيباً حاراً بالسفير أنطونيو غيريرو وكذلك بالمثلين الجدد هنا في المؤتمر.

السيدة أندرسون (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، إن وفدي يود أيضاً أن يتطرق بإيجاز إلى ورقة العمل المفيدة جداً التي قدمتموها لنا يوم أمس. ونود أن نشكركم على تشجيع المؤتمر على إجراء مناقشة صريحة ومفتوحة بشأن مستقبله. إن ورقتكم تطرح بعض المسائل الهامة كي ننظر فيها، ومن المؤكد أن كندا توافق على أن النقص المزمّن في إنتاجية عمل هذا المؤتمر هو أمر يُعرض للخطر مصداقيته ووجوده.

إلا أننا، شأننا في ذلك شأن أستراليا والولايات المتحدة وغيرهما، نشير إلى قلقنا من أن ورقة العمل تقترح، كما يبدو، أن ينحى المؤتمر جانبا مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتنطوي على خطر إعطاء انطباع بأن هذا سيؤدي إلى تجاوز التحديات التي نواجهها اليوم.

ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كما أن معظم الدول الموجودة في هذه القاعة تتبنى اتفاقاً جماعياً، في إطار الإجراء ١٥ من إجراءات خطة

عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المعقود في عام ٢٠١٠، على الشروع فوراً في التفاوض على إبرام هذه المعاهدة. وهذه ليست مجرد تعهدات يسهل تنحيها جانباً، بل إنها موجودة بسبب ما يتسم به حظر إنتاج المواد الانشطارية من قيمة هامة بالنسبة لتزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ومع ذلك، فإننا نتطلع إلى الأمام، حيث سنقوم خلال الأسابيع المقبلة بمتابعة مناقشة ورقة العمل التي قدمتموها وإجراء مناقشة مستفيضة حول ما ورد فيها من أفكار عديدة ومفيدة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): ستُعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء، ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠. رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.